مجلس المستشارين الرباط في: 23/06/2020

الفريق الاشتراكي رقم السؤال: 3 607

إلى السيد وزير العدل

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: سؤال كتابي حول إعادة النظر في الإطار التشريعي المؤطر لحماية المعطيات الشخصية.

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وبعد،

في إطار الاهتمام بحماية المعطيات الشخصية والمشاكل والإكراهات العويصة التي باتت تواجه المواطن في هذا الصدد، نسائلكم السيد الوزير حول أفق تفكير الحكومة الحالية في هذا الموضوع، أليس من الأجدى الإسراع بإعادة النظر في الإطار التشريعي المؤطر لهذا الحق ولا سيما المتعلق باللجنة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية المحدثة لدى رئاسة الحكومة؟ ألا ترون أن الوقت قد حان لتمتيع هذه اللجنة بوضع قانوني متطور يماثل الوضع الخاص بمؤسسات الحكامة المنصوص عليها في الفصول من 161 إلى 171 من الدستور ، بما يسهم في توسيع نطاق ممارستها لمهامها وصيانة الحق في حماية الحياة الخاصة من كل تطاول أوانتهاك ويضمن الملائمة مع أحكام الدستور والاتفاقيات الدولية ذات الصلة؟

صاحب السؤال

عبد الحميد فاتحي